

< شاكرا المصطفى
اقتصادي
+965 2259 5356, chakermostafa@nbk.com

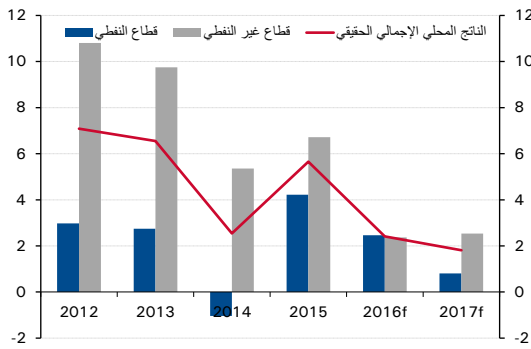
< نمر كنفاني
مدير الدراسات المصرفية والمالية
+965 2259 5365, nemrkanafani@nbk.com

الاقتصاد الكلي

النمو الحقيقي لعمان يتباطأ متأثراً بالسياسة المالية التقشفية

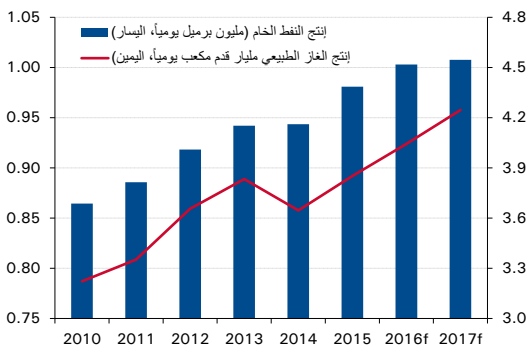
الآفاق والتوقعات

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
(النمو السنوي، *توقعات)



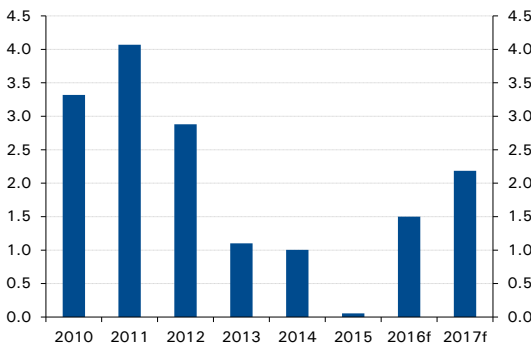
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط
(*توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك
(النمو السنوي، والمتوسط السنوي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

- توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢,٤٪ في العام ٢٠١٦ و ١,٨٪ في ٢٠١٧.
- التباطؤ في خفض الإنفاق تسبب في ارتفاع العجز المالي عن التوقعات. إذ من المتوقع أن يبلغ العجز ١٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٦ ويتقلص إلى ١٣,٥٪ في العام ٢٠١٧.
- توقعات باعتدال نمو الائتمان وركود الضغوطات على مستويات السيولة.
- معدل التضخم يسجل تسارعاً وذلك تماشياً مع خفض الدعم وتوقعات باستمرار تسارعه خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

أظهر اقتصاد عمان العديد من المؤشرات التي تنذر بتباطؤ النمو وذلك تماشياً مع تمسك السلطات بالسياسة المالية التقشفية. وشهدت ثقة المستثمر تراجعاً كما قامت السلطات بتقليل عدد المشاريع وواجهت الأسواق المحلية تراجعاً ملحوظاً. ومن المتوقع أن تسجل عمان عجزاً مالياً خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إثر استمرار تدني أسعار النفط الأمر الذي سيفرض على السلطات اتباع سياسة مالية تقشفية. إذ قدمت السلطات خطة من شأنها ترشيد ونيرة الإنفاق المتزايدة ورفع مستوى الإيرادات وذلك بعد أن فشلت الإصلاحات السابقة في ترك أثر ملحوظ على المالية العامة خلال العام ٢٠١٥. ومن المحتمل أن تضرر هذه الإصلاحات الجديدة بمستوى الطلب المحلي ومعدلات النمو على السواء. كما تشكل السيولة أيضاً مصدر قلق رغم أنها بدأت بالتحسن قليلاً بعد إصدار سندات عالمية مرتين خلال العام.

وقد استمرت السلطات في الوقت ذاته بتقديم العديد من الإصلاحات وتحسين العلاقات التجارية التي من شأنها دعم النمو على المدى المتوسط إلى المدى البعيد. إذ تبذل الحكومة حالياً جهداً كبيراً لتنويع الاقتصاد بعيداً عن القطاع الحكومي من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي لرفع معدلات النمو في القطاع غير النفطي. ومن المحتمل أن تشكل العلاقة الوطيدة بين عمان وإيران مصدر دعم للاقتصاد غير النفطي والقطاع المالي.

توقعات بتراجع نمو الناتج المحلي بعد نتائج قوية مفاجئة في عام ٢٠١٥

أظهرت النتائج الأولية نمو الناتج المحلي الحقيقي السنوي في ٢٠١٥ بنسبة ٥,٧٪ متفوقاً على تقديراتنا للعام والبالغة ٣,٥٪. وجاءت الزيادة نتيجة انخفاض في مكون "ضرائب ناقص الاعانات على المنتج". وقد جاء هذا التحسن على خلفية سياسة

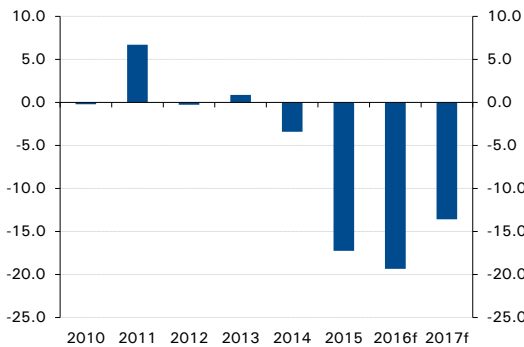
أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠١٦*	٢٠١٥*	٢٠١٤	٢٠١٣
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	٧٣	٦٩	٨١	٧٣
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١,٨	٢,٤	٥,٧	٢,٥
- القطاع النفطي	٠,٨	٢,٥	٤,٢	١,٠
- القطاع غير النفطي	٢,٥	٢,٤	٦,٧	٥,٤
التضخم	٢,٢	١,٥	٠,١	١,٠
الميزانية	١٣,٥-	١٩,٥-	١٧,٣-	٣,٤-
كثافة من الناتج المحلي				

المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني
*تقديرات وتوقعات

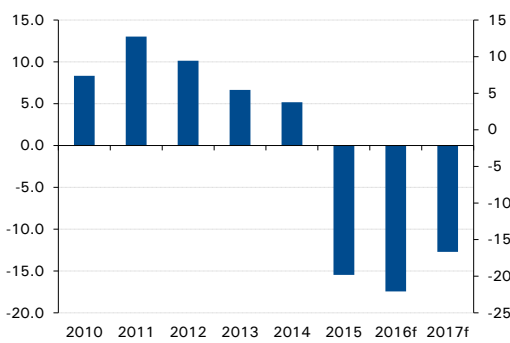
الترشيد وخفض الدعم التي اتبعتها الحكومة عام ٢٠١٥.

الرسم البياني ٤: الميزان المالي
(٪ من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



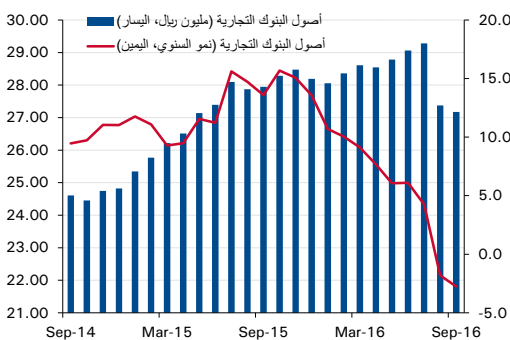
المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: ميزان الحساب الجاري
(٪ من الناتج المحلي لإجمالي، *توقعات)



المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٦: أصول البنوك التجارية



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٧: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص
(٪ النمو السنوي)

(٪ النمو السنوي)

ولا تزال هنالك توقعات بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط ٢,١٪ خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ تماشياً مع الضغوطات التي سيفرضها خفض الإنفاق على ثقة الاقتصاد غير النفطي مقابل قوة الإنتاج النفطي. ولا تزال ثقة المستهلك ضعيفة لا سيما مع تأثر التوقعات بارتفاع أسعار الجازولين والدعم الأخرى. كما تنذر مؤشرات الأسواق بوجود تباطؤ في النمو. فقد تراجع عدد العقود العقارية بواقع ٤٪ على أساس سنوي في سبتمبر من العام ٢٠١٦ بينما تراجعت إيرادات الفنادق للشهر الثاني على التوالي بواقع ٢٪ على أساس سنوي خلال أغسطس من العام ٢٠١٦. في الوقت نفسه استمر عدد السيارات المسجلة بالتراجع رغم تحسنه قليلاً وذلك بواقع ٧٪ في سبتمبر من العام ٢٠١٦. وبلغ إنتاج النفط بالمقابل أعلى مستوياته متخطياً متوسطه البالغ مليون برميل يومياً في الأشهر الأخيرة ما ساهم في رفع توقعاتنا لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي إلى ٢,٥٪ من ١,٧٪.

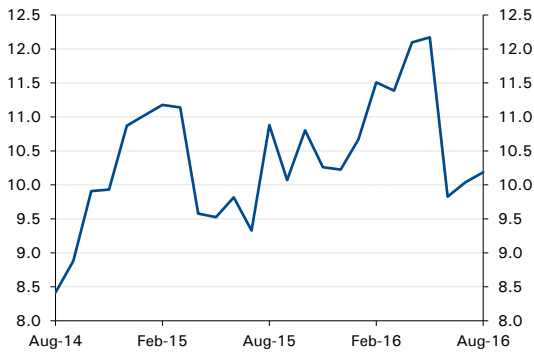
اتساع العجز المالي بصورة تفوق التوقعات

تخطى العجز المالي الحكومي توقعات الميزانية نظراً لفشل السلطات في خفض المصروفات. إذ تشير البيانات الأولية إلى اتساع العجز إلى ٤,٤ مليار اعتباراً من أغسطس ٢٠١٦ مرتفعاً عن توقعات الحكومة في الميزانية البالغة ٣,٣ مليار ريال لكامل العام ٢٠١٦ ما أدى إلى رفع التوقعات. حيث من المتوقع أن يتسع العجز إلى ٥,١ مليار ريال أو ١٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكامل العام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يقلص العجز إلى ١٣,٥٪ في العام ٢٠١٧.

ويرجع هذا الاتساع الكبير في العجز إلى بقاء مستويات المصروفات الجارية دون تغيير يذكر والالتفات بدلاً إلى البنود الأقل تكلفة في الميزانية. فقد تراجعت المصروفات الجارية بواقع ١,٣٪ فقط خلال أغسطس ٢٠١٦ دون تغيير في المكونين الأكبر حجماً من بين بقية المكونات الثانوية. فقد ظلت المصروفات العسكرية ثابتة وتراجعت مصروفات الوزارات المدنية التي تضم الرواتب بنسبة طفيفة بلغت ١,٥٪. حيث أعلنت السلطات مسبقاً عن اعزامها خفض المصروفات المدنية بواقع ١٠٪ في ٢٠١٦ إلا أن ذلك يبدو بعيداً عن الواقع. ويعكس هذا صعوبة التغيير ضمن بيئة ترتفع فيها التوجهات الشعبية وتزايد المخاطر الجيوسياسية. وتراجعت في الوقت نفسه المصروفات الاستثمارية بواقع ٢,٨٪ على أساس سنوي.

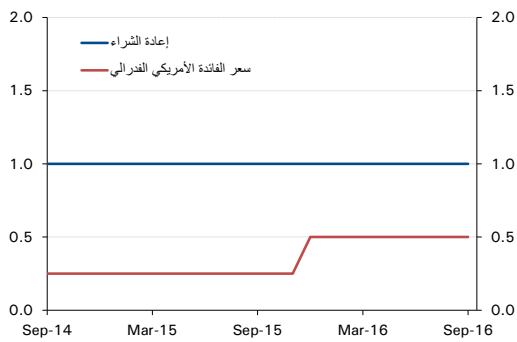
وقد قدمت السلطات حزمة من الإصلاحات بشأن ترشيد الإنفاق في العام ٢٠١٦ في ظل تراجع أسعار النفط. فقد تم رفع أسعار البنزين ورفع الرسوم الحكومية وضرائب الشركات وخفض الإنفاق في المؤسسات الحكومية. كما قامت السلطات مؤخراً بخفض المزيد من الدعم ورفع الرسوم وتقديم الخصخصة. إذ ستخفض الحكومة الدعم وترفع أسعار الكهرباء على أصحاب الاستهلاك الثقيل خلال يناير من العام ٢٠١٧ كما تم رفع الرسوم على تأشيرات الوافدين. كما تنوي الحكومة أيضاً جمع ملياري دولار بعد بيع عدد من الشركات التي تملكها السلطنة.

وقد تمكنت السلطات من تمويل العجز بسهولة لما تملكه السلطنة من حيز جيد للاقتراض. فبجانب إصدارها لسندات عالمية بقيمة ٢,٥ مليار دولار في يونيو قامت السلطنة ببيع سندات عالمية أخرى بقيمة ١,٥ مليار دولار وصكوك بقيمة ٥,٥ مليار دولار في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ والتي لاقت اهتماماً واضحاً من قبل الدائنين الدوليين. وتتطلع السلطات إلى تمويل ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من العجز الجاري من خلال إصدار السندات العالمية. ولا يزال مستوى الدين في عمان ضئيلاً مقارنة بالدول الأخرى عند ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام



المصدر: البنك المركزي العماني

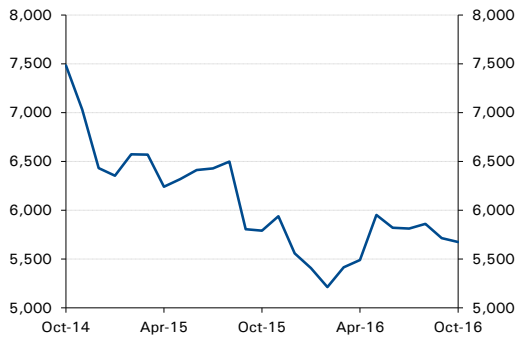
الرسم البياني ٨: أسعار الفائدة



المصدر: البنك المركزي العماني

الرسم البياني ٩: سوق مسقط للأوراق المالية

(مؤشر)



المصدر: سوق مسقط للأوراق المالية

٢٠١٥ ومن المتوقع ان يرتفع إلى ٢٣٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٦ وإلى ٣٠٪ بحلول نهاية العام ٢٠١٧.

تحسن السيولة في القطاع المصرفي

شهدت السيولة المصرفية تحسناً بعد نشاط إصدار السندات في يونيو ٢٠١٦ وحافظ الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على متانته محققاً اعتدالاً ليصل إلى نسبة جيدة بلغت ١٠٪ على أساس سنوي في أغسطس ٢٠١٦ ويبدو أنه سينتهي العام عند نفس المستوى.

توقف التراجع في نمو الودائع المصرفية. فقد تسارعت ودائع القطاع الخاص مرتفعة في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ بعد أشهر من التراجع بينما توقفت الودائع الحكومية عن تراجعها الذي دام ثمانية أشهر في أغسطس ٢٠١٦ مضافة ٨٥٠ مليون ريال في مايو حتى أغسطس. وقد أدى ذلك إلى تراجع نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى ١٠٤٪. وتراجعت أيضاً أسعار فائدة الإئتمان مسجلة متوسط ٣٧٪ في الربع الثالث من العام ٢٠١٦ متراجعة عن متوسط الربع الأول من العام ذاته والبالغ ٥٨٪.

لا يزال القطاع المالي في عمان يتمتع بأوضاع متينة. إذ تشير البيانات ربع السنوية الأخيرة (مارس ٢٠١٦) للبنك المركزي، إلى أن مخاطر الائتمان لا تزال منخفضة مع بلوغ القروض المتعثرة في السداد ١,٧٥٪ من إجمالي القروض. كما ارتفعت أيضاً الرملة لتصل نسبة الكفاءة الرأسمالية إلى ١٥,٨٪ في الربع الأول من العام ٢٠١٦ وبلغ المستوى الأول من نسبة الرملة ١٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥.

أسعار المستهلك تتأثر بخفض الدعم

ارتفع معدل التضخم بعد أن قامت السلطات بخفض الدعم مؤخراً. ومن المتوقع أن يحافظ على ارتفاعه في السنوات القادمة تماشياً مع استمرار السلطات بتحرير أسعار الطاقة والسلع والخدمات ما سيقابل التراجع في أسعار المواد الغذائية والطاقة العالمية. إذ نتوقع معدل التضخم في عمان بواقع ١,٥٪ في العام ٢٠١٦ وبواقع ٢,٢٪ في العام ٢٠١٧. وقد ارتفع التضخم في سبتمبر بنسبة جيدة بلغت ١,٤٪ على أساس سنوي نتيجة تزايد أسعار السكن والمفروشات المنزلية والنقل والمواصلات.

سوق مسقط للأوراق المالية يتفوق على أسواق المنطقة

استفادت الأسهم العمانية من استقرار أسعار النفط العالمية. فقد ارتفع مؤشر مسقط بواقع ١,٤٪ منذ بداية السنة المالية اعتباراً من أكتوبر ٢٠١٦ متصدراً بذلك أداء الأسواق الإقليمية. وقد تم تقديم العديد من الضوابط الجديدة خلال نوفمبر التي من شأنها إنعاش التداول. وقد يكون لهذه الضوابط أثراً واضحاً على حركة السوق لا سيما وأن ثقة المستثمرين لا تزال تواجه ضغوطات إثر تدني أسعار النفط.

Head Office

Kuwait
National Bank of Kuwait SAKP
Abdullah Al-Ahmed Street
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain
National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates
National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia
National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan
National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon
National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq
Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt
National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America
National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France
National Bank of Kuwait
(International) Plc
Paris Branch
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore
National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China
National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Representative Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait
NBK Capital
38th Floor, Arraya II Building, Block 6
Shuhada'a street, Sharq
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates
NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey
Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353